



رسالة تتعلق بصلاة الجمعة

تأليف :

الشيخ العلامة الفقيه الفهامة
السير أبي بكر شطا الدرياطي الثني الشانعي
(المتوفى : ١٣١٠ هـ)

رحمه الله تعالى ونفعنا بعلومه في الدارين

تحقيق وتعليق :

(ابن حرجو الجاوي

غفر الله - تعالى - له ولوالديه وأجداده ولشأنه

نسخة مريضة منقحة



صورة الصفحة الأولى للورقة الثانية من المخطوط

نص محقق لكتاب :

رسالة تتعلق بصلاة الجمعة

تأليف :

الشيخ العلامة أبي بكر شطا الدمياطي الشافعي

(ت: ١٣١٠ هـ)

مرحمه الله تعالى وتعالى به وعلومه وأسراجه سنة الدين والدنيا والآخرة

بعناية :

ابن حرجو الجاوي

غفر الله تعالى له ولوالديه ولآجاده ولشايخته ويجمع المسلمين

و صورة الجواب :

[حكم تعدد الجمعة لحاجة]

قول السائل، أول السؤال : (أجائز هو أم لا؟ فإن قلتم بالجواز فما دليله؟)

الجواب : الجواز^{١١}، ودليله سكوت الإمام الشافعي - رضي الله عنه - لما

دخل بغداد^{١٢}، وكانوا يعددون الجمعة^{١٣} فيها.

[جواز تعدد الجمعة لحاجة هو مذهب الإمام الشافعي]

وقوله : (وكيف ينسب للإمام مع قوله نفسه : (لا ينسب لسأكت قول؟)

فجوابه : أنه محمول على نفي نسبة القول إليه صريحا.

^{١١} في المسألة ٤ أوجه للشافعية ذكرها النووي في «المجموع» (٥٨٦/٤) منها : الجواز إذا كثر الناس وعسر اجتماعهم، وهو الصحيح وبه قال أبو العباس بن سريج وأبو إسحق المروزي قال الرافعي واختاره أكثر أصحابنا تصريحاً وتعريضاً ومن رجع ابن كج والحناطي بالخاء المهملة والقاضي أبو الطيب في كتابه المجرد والرويان والغزالي وآخرون قال الماوردي وهو اختيار المزني ودليله قوله تعالى (وما جعل عليكم في الدين من حرج) وهذا الذي رجحه الإمام النووي. ومنها : عدم الجواز مطلقاً وهذا ظاهر نص الشافعي المذكور ورجحه الشيخ أبو حامد والمحاملي والمتولي وصاحب العدة قالوا وإنما لم ينكره الشافعي على أهل بغداد لأن المسألة اجتهادية وليس لمجتهد أن ينكر على مجتهد.

^{١٢} سكوت الإمام الشافعي هنا له احتمالات عديدة، إلا أن الإمام النووي ذكر في «المجموع» (٥٨٦/٤) نقلاً من إمام الحرمين في «نهاية المطلب» (٥٥٧/٢) : أن طرق الشافعية متفقة على جواز الزيادة على جمعة ببغداد، وإنما اختلفوا في تعليقه. وذكر العمران في «البيان» (٦٢٠/٢) بعض هذه الاحتمالات، منها : أن هذا موضع اجتهاد، وليس لبعض المجتهدين أن ينكر على بعض. ومنها : أن بغداد لها جانبان بينهما نهر فهو كالبلدين فيجوز إقامة الجمعتين. ومنها : أن بغداد كانت في الأصل قرى متفرقة ثم اتصلت العمارة، فكانها ليست بلدة واحدة. ومنها : لوجود المشقة في الاجتماع في مسجد واحد.

^{١٣} قيل جمعيتين، وقيل : ثلاث جمع. انظر «نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج» (٣٠١/٨) «الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع» (١٨١/١) «الغرر البهية في شرح البهجة الوردية» (٦/٢)
^{١٤} انظر : «روضة الطالبين وعمدة المفتين» (٥/٢) «حاشية البجيرمي على الخطيب» (١٨٣/٢)

اعلم، أنه إن كان التعدد لحاجة صحت جمعة الجميع"، وإن كان بعضها
لحاجة وبعضها لغير حاجة صحت جمعة المحتاج إليهن. وتسن الظهر للمحتاجين
إليها، خروجاً من الخلاف،" ووجبت على غيرهم.

[من يتيقن أسبقية جمعته لا تسن إعادة الظهر]

وقول السائل : (وظن سبقه الكل) مع قوله : (وظن أنه من السابقات).
اعلم، أنه متى كانت جمعته مسبقة، ولو احتيالا مرجوحا، سن إعادة
الظهر. وأما إذا يتيقن سبقه الكل فلا تسن، على ما صرح بذلك ع ش"، ومثله في «بغية
المسترشدين».

وعبارة الأول: "تستحب الظهر إذا احتمل كون جمعته مسبقة، أما إذا علم
أنها السابقة فلا يجوز إعادتها جمعة؛ لاعتقاد بطلان الثانية، ولا ظهراً؛ لسقوط فرض
الظهر بالجمعة. اهد بتصرف."

وعبارة الثاني: "وهذا كله كما لو تعددت الجمعة للحاجة، فإن لكل من لم
يعلم سبق جمعته أن يعيدها ظهراً." اهـ

"قال الشيخ الرملي في «نهاية المحتاج» (٣٠٣/٢): وقد أفنى الوالد - رحمه الله تعالى - في الجمع
الواقعة في مصر الآن بأنها صحيحة، سواء أوقعت معاً أم مرتباً إلى أن ينتهي عسر الاجتماع بإمكانة
تلك الجمعة، فلا يجب على أحد من مصليها صلاة ظهر يومها لكنها تستحب خروجاً من خلاف
من منع تعدد الجمعة بالبلد.

"وإنما يسن فعل الظهر لمن ظن أنه من السابقين، لاحتمال أن لا يكون ما ظنه حاصلًا، أما من يتيقن
أنه من السابقين فلا يسن له فعل الظهر. أفاده شيخ الإسلام زكريا الأنصاري في «الغرر البهية» في
شرح البهجة الوردية» (٦/٢)

"ونص عبارته في «حاشيته على نهاية المحتاج» (٣٠٣/٢): أما إذا لم تعدد أو تعددت وعلم أنها
السابقة فلا يجوز إعادتها جمعة بمحلها؛ لاعتقاد بطلان الثانية، ولا ظهراً؛ لسقوط فرضه بالجمعة، ولم
يخاطب بالظهر في ذلك اليوم.

"أي عبارة الشيخ على الشبراملسي.

"انظر: «حاشية الشبراملسي على نهاية المحتاج» (٣٠٣/٢)

"أي عبارة بغية المسترشدين.

"انظر: «بغية المسترشدين» (١٣٢)

و صرحوا أيضا بأنه لو شك^{١١} شافعي في إتيان المخالف بالواجبات عند المأموم لم يؤثر في صحة الاقتداء به، تحسينا للظن به^{١٢} في توقي الخلاف^{١٣}، ولا يضر عدم اعتقاد الوجوب^{١٤}.

وإذا علمت ذلك تعلم أنه إذا غلب على ظننا أن الإمام المخالف لا يراعي الخلاف في الصلاة لا تصح الصلاة خلفه، ويجب علينا الظاهر.

وفي «حاشية الجمل على شرح المنهج»^{١٥} ما نصه^{١٦}: «فائدة: وقع السؤال عما لو رأى شافعي حنفيا مس فرجه، ثم خطب، فهل تصح خطبته أم لا؟، فيه نظر، والجواب عنه: أن الظاهر الصحة، ويوجه بها صرحوا به من أننا نحكم بصحة عبادة المخالفين، حيث قلدوا تقليدا صحيحا، وإننا امتنعت القدوة بهم للربط الحاصل بين الإمام والمأموم المقتضي لجزمه بالنية، وذلك يتوقف على اعتقاد صحة صلاته، ولا ارتباط بين السامعين والخطيب، فحيث حكم بصحة عبادته اكتفى بخطبته، لكن لا يصلي خلفه، فإن أم غيره جاز الاقتداء به، ويحتمل أن يقال - وهو الأقرب بل المتعين - عدم الصحة؛ لأنه وإن لم يكن بينهما رابطة لكنه يؤدي إلى فساد نية المأموم؛ لاعتقاده حين النية أنه يصلي صلاة لم تسبق بخطبة في اعتقاده. اهـ ع ش.^{١٧}

^{١١} خرج بالشك ما إذا تيقن تركه لبعض الواجبات كالبسملة بأن سمعه يصل تكبيرة التحريم أو القيام بالحمد لله، فإنه يؤثر في صحة الاقتداء به. أفاده الشيخ بكري في «إعانة الطالبين» (٥٠/٢)

^{١٢} أي بالإمام، ومحافضة على الكمال عنده.

^{١٣} متعلق بتحسينا، أي يحسن الشافعي الظن بالمخالف في توقي الخلاف، أي مراعاته، بأن يأتي بما هو واجب عند المخالف لتصح صلاته وصلاة المأمومين على مذهبه ومذهب المخالف. أفاده الشيخ بكري في «إعانة الطالبين» (٥٠/٢)

^{١٤} انظر: «فتح المعين بشرح قرة العين بمهمات الدين» (١٨٩) وقال الشيخ بكري في «حاشيته» (٥٠/٢): أن اعتقاد عدم الوجوب إنما يؤثر إذا لم يكن مذهبا للمعتقد، وإلا بأن كان مذهبا له لم يؤثر، ويكتفي منه بمجرد الاتيان به.

^{١٥} انظر: «فتوحات الوهاب بتوضيح شرح منهج الطلاب» (٢٩/٢)

^{١٦} قلت: ما ذكره المصنف هنا فيه تصرف قليل، فتأمل.

^{١٧} انظر: «حاشية الشبرايملي على نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج» (٣٢٤/٢)

[الشروط المعتبرة في الخروج من الخلاف]

وقول السائل : (وما الشروط المعتبرة في الخروج من الخلاف إلخ؟)

اعلم، أنهم نصوا على أنه يسن مراعاة الخلاف ما لم يخالف سنة صريحة^١، كما صرحوا به في الوصل والفصل في الوتر؛ فإن الفصل عندنا أفضل من الوصل، ولا يراعى خلاف أبي حنيفة الموجب للوصل؛ لأنه يخالف للسنة الصريحة^٢.

وعبارة «التحفة»^٣ بعد قول المصنف : وهو أي الفصل أفضل من الوصل، نصها^٤ : (لأن أحاديثه أكثر، والمانع له الموجب للوصل يخالف للسنة الصحيحة، فلا يراعى خلافه، ومن ثم كره بعض أصحابنا الوصل، وقال غير واحد منهم : أنه مفسد للصلاة؛ للنهي الصحيح عن تشبيه صلاة الوتر بالمغرب، وحينئذ فلا يمكن وقوع الوتر متفقاً على صحته أصلاً)^٥. اهـ.

فعلم أنه يشترط لمراعاة الخلاف أن لا يكون مخالفاً لسنة صريحة، ويشترط أيضاً أن يكون مذهب المخالف مدوناً، وأن تكون المسألة التي أردت مراعاتها مستوفية الشروط في مذهب المخالف، كما قالوه في التقليد^٦.

وقول السائل : (وما الخلاف الذي تسن مراعاته؟) يعلم جوابه مما قبله.

^١ انظر : «حاشية الشربيني على الغرر البهية في شرح البهجة الوردية» (٤٠٠/١) «حاشية الشيرازي» (٢٤٤/١)

^٢ انظر : «حاشية قليوبي» (٢٤٣/١) «الأشباه والنظائر» (١١٢/١)

^٣ أي «تحفة المحتاج في شرح المنهاج».

^٤ الذي ساقه المصنف هنا فيه تصر قليل. فتأمل.

^٥ انظر : «تحفة المحتاج في شرح المنهاج» (٢٢٦-٢٢٧) «مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج» (٤٥٢/١) «إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين» (٢٨٩/١).

^٦ ومنها : أن لم يقع في حرام أو مكروه. انظر «حاشية قليوبي» (٢٤٣/١) ومنها : أن يقوى مدرك الخلاف، فإن ضعف ونأى عن مأخذ الشرع كان معدوداً من الهفوات والسقطات. انظر «الأشباه والنظائر» لابن السبكي (١١٢/١)

فحينئذ يسأل ويقال : هذا باعتبار المسجد المصلى فيه؟ (أو بحيث لو خرج منه لم يدرك جمعة في البلد)؟ فالجواب : أنه حيث أقيمت جمعات محتاج إليها في البلد، فالعبرة بالإمام الأخير، فيقال : إنه حيث لم يدرك ركوعه أو سلامه فقد حصل الإيأس، سواء كان في المسجد، أو في محل لو ذهب إلى ذلك الإمام الأخير لم يدرك ركوعه أو سلامه. فلو كان في مسجد وفيه إمام تقدمت صلاته فلا عبرة به، بل العبرة بالإمام الأخير.

وقول السائل : (أما مطلق احتمال السبق إلخ) فلا معنى له هذا.

[خاتمة الكتاب]

وهذا آخر ما يسر الله تعالى

من الجواب على الأسئلة المذكورة

بحسب اطلاعي القاصر وفهمي الفاتر.

ونسأل الله تعالى الإخلاص والقبول،

بجاء طه الرسول

صلى الله عليه

وعلى آله وصحبه

وسلم.

تم".

قال ابن حرجو الجاوي الفقير إلى غفران ربه الباري : هذا آخر ما وجدته في النسخة المخطوطة التي اعتمدت عليها، وبهذا انتهيت من تحقيقه، وذلك في مساء يوم الجمعة المباركة ٢٠١٦/١٢/٣٠ م، حامداً لله الكريم الوهاب، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

٢	-----	[مقدمة المحقق]
٤	-----	[التعريف بالنسخة المخطوطة]
٥	-----	[منهجي في تحقيق هذا الكتاب]
٦	-----	[نأذج صور المخطوطات التي تم الاعتراد عليها]
٨	-----	[تعريف موجز بالمؤلف]
١٠	-----	[نص محقق لكتاب : «رسالة تتعلق بصلاة الجمعة»]
١١	-----	[مقدمة المؤلف]
١٢	-----	[صورة أسئلة موجهة إلى الشيخ أبي بكر شطا]
١٨	-----	صورة الجواب
١٨	-----	[حكم تعدد الجمعة لحاجة]
١٨	-----	[جواز تعدد الجمعة لحاجة هو مذهب الإمام الشافعي]
٢٠	-----	[لزوم الاجتماع في غير مسجد إذا عدم مسجد يسع مصلي الجمعة]
٢١	-----	[كفاية غلبة الظن لإثبات بطلان صلاة الجمعة]
٢٢	-----	[سنية الإعادة مراعاة للخلاف]
٢٢	-----	[لا يشترط العلم لإثبات بطلان صلاة الجمعة المتعددة]
٢٢	-----	[وجوب اللحوق بالتي يظن سبقها على من شك في المعية]
٢٣	-----	[لا فرق بين الظن الناشئ عن خبر العدل وبين الظن غير الناشئ عنه]
٢٤	-----	[حكم صلاة الظهر بعد الجمعة]
٢٤	-----	[حكم صلاة الظهر إذا ساغ تعدد الجمعة]
٢٥	-----	[من يتقن أسبقية جمعته لا تسن إعادة الظهر]
٢٦	-----	[معنى قولهم الاحتياط إعادة الجمعة]
٢٧	-----	[إعادة الجمعة مقيدة بعدم العلم بالأسبقية]
٢٧	-----	[وجوب إعلام الجماعة بإعادة الجمعة الباطلة]
٢٧	-----	[هل الأولى فعل الظهر جماعة؟]
٢٨	-----	[أفضلية مبادرة إعادة الظهر]

٢٨-----	[سنية الاقتصار في الخطبة على الأركان إذا تعددت الجمعة حاجة]
٢٩-----	[لا تصح الصلاة خلف الإمام المخالف الذي لا يراعي الخلاف]
٣١-----	[الشروط المعتبرة في الخروج من الخلاف]
٣٢-----	[لا تسن مراعاة الخلاف إذا وقعت في خلاف آخر]
٣٢-----	[الفروق في أحكام تعدد الجمعة بين حالة وجود الحاجة وعدمها]
٣٤-----	[وقت استحباب الإعادة وكيفية نيتها]
٣٧-----	[معنى الإياس العادي]
٤٢-----	[خاتمة الكتاب]
٤٣-----	[فهرس الموضوعات]